النائب ملحم خلف

النائب نجاة عون صليبا

دولة رئيس مجلس النواب المحترم،

سؤال نيابي موجَّه إلى الحكومة

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من النظام الداخلي للمجلس النيابي

مقدم من:

النائبين: نجاة عون صليبا وملحم خلف

الموضوع: الارتفاع المقلق في معدلات وفيات السرطان في لبنان بحسب دراسة The Lancet

عملاً بالمادة ١٢٤، نتقدّم إلى الحكومة بالسؤال الآتي:

أولاً – في الوقائع

- نشرت مجلة The Lancet دراسة عالمية حديثة قيّمت عبء السرطان في ٢٠٤ دول بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٢٣، وتوقّعت أن تتجاوز وفيات السرطان عالميًا ١٨ مليون وفاة بحلول عام ٢٠٥٠، أي بزيادة تقارب ٧٥% مقارنة بعام ٢٠٢٤.
- وأظهرت الدراسة أنّ لبنان سجّل أعلى زيادة عالميًا في معدّل الإصابة المعياري بالسرطان منذ عام ١٩٩٠، بنسبة بلغت ١٦٢% (من ١٠٤,٦ إلى ٢٣٨,٤ حالة لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة، مع هامش عدم يقين ٩٥%). كما احتلّ المرتبة الأولى عالميًا في الزيادة النسبية في معدّلات الوفيات، بنسبة قاربت ٨٠.%
- في المقابل، سجّلت الإمارات العربية المتحدة أكبر انخفاض بنسبة ٥٦%، ما يثير علامات استفهام حول غياب سياسات فعّالة في لبنان مقارنة بدول أخرى نجحت في خفض معدلاتها.
- إنّ هذه المعطيات تثير قلقًا بالغًا، إذ تكشف عن أزمة صحية متفاقمة قد تهدّد الأمن الصحي والاجتماعي في لبنان، في ظل ضعف البنى التحتية الطبية، غياب التمويل الكافي، وارتفاع عوامل الخطر السلوكية (التدخين والأركيلة والعادات الغذائية)، البيئية (التلوث، سوء إدارة النفايات، الانبعاثات الصناعية والمولّدات)، والاستقلابية (السمنة، السكري، ارتفاع ضغط الدم).

NAS

ثانياً – في الأسئلة المطروحة على الحكومة

نتوجّه بالأسئلة التالية:

١ .**الاستراتيجية الوطنية للسرطان**

- ما هي الخطة الوطنية المعتمدة للوقاية والتشخيص والعلاج، وكيف يتم تحديثها في ضوء البيانات الحديثة؟
- هل أقرت وزارة الصحة برنامجًا وطنياً متكاملاً لمكافحة السرطان بالتعاون والتنسيق مع منظمة الصحة العالمية؟

٢ .**الوقاية والحد من عوامل الخطر:**

- ما التدابير المعتمدة للحد من السلوكيات المضرّة بالصحة (التدخين، الأركيلة، الأنماط الغذائية غير الصحية) ؟
- كيف تعالج الحكومة مصادر الخطر البيئية والمهنية (انبعاثات المولدات، التلوث الصناعي، سوء إدارة النفايات، المبيدات الزراعية) ؟
- ما السياسات الموضوعة للتعامل مع عوامل الخطر الاستقلابية (السمنة، السكّري، ارتفاع ضغط الدم ونسب السكّر) ؟

٣ .**السجل الوطني للسرطان:**

- ما هو الوضع الراهن للسجل الوطني للسرطان؟
- كيف تضمن الحكومة تحديث البيانات بشكل شامل وشفاف ليُصار إلى اعتمادها مرجعاً أساسياً في توجيه السياسات الصحية؟

٤ .**التشخيص والعلاج:**

- ما هي الآليات التي ستعتمدها الحكومة لتأمين برامج الكشف المبكر والعلاج لجميع المواطنين، ولا سيما في المناطق الريفية والفئات المهمّشة؟
- ما هي الإجراءات المتخذة لتخفيف العبء المالي عن المرضى في ظلّ الظروف الاقتصادية الراهنة؟

٥ .**التعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث:**

- كيف يجري التنسيق بين الحكومة والجامعات اللبنانية ومراكز الأبحاث الطبية لتطوير الدراسات العلمية المتقدمة في مجال السرطان؟
- هل هناك دعم رسمي لتشجيع الأبحاث السريرية والتعاون مع المستشفيات الجامعية، بما يتيح الوصول إلى علاجات مبتكرة تتلاءم مع الواقع الصحي في لبنان؟

NAS

٦ .الدواء وضبط الأسعار:

- ما الإجراءات المتخذة لضمان توافر أدوية السرطان بصورة دائمة ومن دون انقطاع؟
- كيف تعمل الحكومة على ضبط أسعار الأدوية لتكون في متناول المرضى، خصوصاً في ظل الغلاء وفوضى السوق السوداء؟
- هل تم اعتماد آليات رقابية شفافة على الاستيراد والتوزيع لضمان العدالة في وصول الدواء إلى جميع المرضى؟

٧ .التعاون الدولي:

- كيف تنسّق الحكومة مع منظمة الصحة العالمية والوكالات الدولية المختصّة لتأمين الدعم الفني والمالي اللازم؟
- هل هناك توجّه للانخراط في شبكات إقليمية أو دولية متخصّصة بالبحث والوقاية من السرطان؟

٨ .المتابعة والمساءلة:

- ما هي المؤشرات والأهداف التي وضعتها الحكومة لقياس التقدّم في خفض معدّلات السرطان؟
- ما هي الآلية المعتمدة لإطلاع مجلس النواب والرأي العام على النتائج المتحققة أو العقبات التي تعترض التنفيذ؟

ثالثاً – في الخلاصة:

إنّ موضوع ارتفاع معدلات وفيات السرطان في لبنان، إن صحّت هذه الأرقام، يُهدّد الأمن الصحي الوطني ويفضح ثغرات بنيوية في السياسات البيئية والصحية.

وعليه، نطلب من الحكومة أجوبة واضحة وصريحة على الأسئلة المطروحة، مع تقديم خطة وطنية شاملة وطارئة تتضمن إجراءات محددة زمنياً لمعالجة الجوانب الصحية والدوائية، والتصدي للأسباب البيئية المسبّبة.

كما نؤكد وجوب اعتبار هذه القضية حالة طوارئ صحية وطنية تستوجب تحرّكاً عاجلاً وتنسيقاً مباشراً بين الوزارات المعنية، وتعاوناً مع المجتمع الدولي، حفاظاً على حق اللبنانيين في الصحة والحياة.

ونذكّر بوجوب أن تقدّم الحكومة أجوبتها ضمن المهل الدستورية المحددة، التزامًا بمبدأ المساءلة البرلمانية.

وتفضّلوا بقبول فائق الاحترام

د.ملحم خلف

٥/١٠/٢٠٢٥

د.نجاة عون صليبا

Saliba Aoun Nejat